بسبب التغييرات المناخية وآثرها على البيئة

«سارس» و«جنون البقر».. وأخيرا «إنفلونزا الطيور».. هل يمكن التأمين ضد أخطارها؟

تأمين تقدمه : ابتسام سعد

نحن الآن نشهد الكثير من الأمراض الكارثية الناتجة عن تأثيرات المناخ وتغييرات البيئة.. ولقد شهدنا من عدة سنوات مرض سارس.. ثم الحمى القلاعية التى أصابت الماشية وأخيرا فى هذه الأيام مرض إنفلونزا الطيور.. وهذه الأمراض تمثل مخاطر وتؤدى إلى كوارث وخسائر تصل إلى تهديد اقتصاد بعض الدول، ولذا **نتساءل هل يمكن أن نلجأ إلى التأمين لتوفير تغطيات تأمينية بهذه المخاطر، وهل التغطيات والوثائق العالمية لم تتطرق إلى مثل هذه النوعية من المخاطر.. وهل يمكن أن تتحمل شركات التأمين ولو جزءا من الخسائر التى قد تلحق بالمضارين؟**

فى هذا الإطار يقول **علاء الزهيرى** العضو المنتدب للمجموعة العربية المصرية للتأمين:

■■ هناك تأمين على المسئولية المدنية نتيجة تلوث البيئة وتقوم شركات التأمين بدفع التعويض عند حدوث خسائر أو إصابات، ومثال ذلك حدوث تلوث نتيجة نشاط لشركة بترول مثلا فى مسطح مائى أو اثر لسفينة تسببت فى تلوث بيئى معين ولكن لا تعوض شركات التأمين تلوث البيئة لأسباب غير معروفة لأن التأمين قائم على وجود خطر معلوم ومحسوب ولذا يمكن أن نقدر مبلغ القسط حتى لو كان خطرا فجائيا محتمل الوقوع مثل سقوط أمطار قد تسبب خسائر ، وقد لا يحدث وهناك تأمين ايضا على الحاصلات الزراعية.. وهو غير متاح فى مصر لعدم وجود طلب كبير عليه، لكنه متوافر بالاسواق العالمية حيث يمكن التأمين ضد الاخطار التى قد تصيب محصول القمح أو القطن أو غيرها من الحاصلات.

وهناك ايضا تأمينات ضد اخطار نفوق الماشية مثل الجاموس والبقر وهذا النوع متوافر فى السوق المصرية، وغالبا ما يتم هذا التأمين من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعى الذى يقوم باقراض الفلاحين لتربية المواشى، وبالتالى التأمين ضد الاخطار التى قد تصيبها لضمان التعويض فى حالة لا قدر الله وقع الخطر.

■ كما كان هناك ايضا تأمين على الزراع فى مصر فمثلا شركة الوادى كان لديها تأمين على مزارعها لكن ضد الحريق والسرقة فقط اى ضد الأخطار المعتادة ليس الاخطار المناخية،، ويضيف علاء الزهيرى بأن العالم شهد حاليا موجة من التعويضات الضخمة التى تقوم شركات التأمين خاصة الأمريكية بدفعها للمضارين من مادة الاسبستوس «مادة دهان الحوائط وهى ممنوعة دوليا» حيث أكدت الأبحاث انها تسبب مرض السرطان وتتعرض الشركات الأمريكية حاليا لخطر الإفلاس بسبب التعويضات الضخمة، وهناك شركات خصصت مليارات من الدولارات كاحتياطى تحت التسوية لمواجهة هذه التعويضات حيث إن عمال هذه المهنة رفعوا قضايا عديدة بالاضافة إلى عددا كبيرا من المواطنين الذين تأثروا من الدهانات داخل منازلهم.

■ بالطبع هذه تأمينات المسئوليات التى تمثل أحد أهم أنواع التأمينات فى الخارج واخطرها من حيث حجم التعويضات التى يتم الحكم بها لصالح المضارين لانها تتعلق غالبا بحياة البشر. وهذا النوع من التأمين برغم أهميته و توافره لدى الشركات المصرية لكن الاقبال عليه ضئيل للغاية من قبل المجتمع الصناعى و الاقتصادى بالسوق.

■ لقد طرحنا رأى خبراء التأمين فيما يتعلق بتأمين تأثيرات البيئة والمناخ فما هو رأى خبراء البيئة والصناعة.

يقول الدكتور **مهندس نادر رياض** رجل الصناعة ورئيس لجنة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية:

■ إن العد التنازلى لوجود الإنسان على هذا الكوكب قد بدأ مع انقراض أول كائن عليه.. وذلك باعتبار أن غياب أى كائن مهما صغر حجمه أو كبر يخل بسلسلة من التوازنات تحتاجها البيئة لكى تبقى سليمة وقوية. فإذا كان الأمر كذلك فلابد أن هذا العد التنازلى لبقاء الإنسان على الأرض قد وصل اليوم مداه بل تعداه.

كوكب الأرض.. إلى أين ؟

ويبقى شاهدا على عقوق الإنسان تجاه أمه الطبيعة ما يسببه الإنسان من كوارث كإبادة غيره من الكائنات، واقتلاع الغابات وفنائها وتلويث مصادر المياه، وظهور مرض جنوب البقر وإنفلونزا الطيور نتيجة لعبث الإنسان بالطبيعة، والقضاء على الحياة داخل الأنهار بل امتد ذلك لتلوث الطعام والهواء.

أما مصر والتى تنتهى عندها رحلة نهر النيل العظيم، تلك الرحلة التى امتدت لآلاف الأميال يعبر خلالها عشرات الدول فيصل إلينا، وقد أصابه ما أصابه من الإعياء والاجهاد بفعل الطبيعة والبشر. سعت لإصلاح هذا النهر العظيم مما أصابه فى نطاق ما تملك من إمكانيات.

فأقامت سد أسوان والسد العالى من بعده ليكون أكبر بحيرة صناعية عرفها العالم حفاظا على الماء من الإهدار، كما تتبنى مصر على مراحل مشروعا لغسيل مجرى نهر النيل بامتداده داخل أراضيها.

لكن هل يكفى هذا لإصلاح ما أفسده الزمن والإنسان ايضا؟

■ وإذا كان عذر مصر ودول العالم الثالث ضعف الإمكانيات المادية فماذا يكون عذر المجتمع الأوروبى فى تلوث أنهاره حتى أن نهرا عظيما مثل نهر الراين قد بلغ من التلوث مداه لم تحيا به سمكة واحدة منذ عشر سنوات!!

■ وعودة لمصر نجد أن الصناعة لديها قد استجابت بصورة جيدة للاتجاهات الآخذة بأسباب الجودة الشاملة وتبنى تشجيع الصناعة المصرية على التأهيل واستيفاء مجموعة مواصفات أيزو ٩٠٠٠/١٤٠٠٠، وهو اتجاه آخذ فى النمو بصورة مؤثرة، ونشاط حماية البيئة الذى بدأ أعماله منذ الستينات أثمر عن انشاء جهاز حماية البيئة التابع لمجلس الوزراء، وتوج بوزارة الدولة لشئون البيئة الذى كان مردودها المؤثر فى العشرة أعوام الماضية انتشار الجمعيات الأهلية لحماية البيئة فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والمهنية وايضا المجارى الملاحية والنهرية والبحرية والمحميات إلا أن هذه الكيانات على تشعبها واتساع رقعتها لا تشكل بوضعها الحالى الشرط اللازم والكافى لحماية البيئة وتوجيهها فى اتجاه صاعد نحو بيئة نظيفة فى زمن قابل للتجدد، وذلك بسبب غياب الآلية والامكانات القادرة على الالزام مع توفير الادوات اللازمة للحد من التلوث فى خط متوازن فالأمر ليس بخاف على أحد فى أن أولويات قضية الإنتاج تتركز فى خفض تكلفة الإنتاج والحفاظ على الأسواق، والاخلال بهذه المعادلة - سواء برفع تكلفة الإنتاج أو انكماش حجم الأسواق - يهدد قضية الصناعة فى أساسها مما يخرج المشكلة من حيز الصناعة الاقليمية ويجعل منها قضية دولية تدخل ضمن أطار الحل العالمى، وبذلك فإننا نجد أنفسنا فى موقف عود لذى بدء.

■ إننا جميعا مسئولون عن جودة الحياة على هذه الأرض دون تفرقة إذ أن كل ما يمكن أن يحقق من كسب لن يجد ما يشتريه إذا فسدت الحياة على هذه الأرض.

نحن جميعا نحتاج إلى الطبيعة بينما الطبيعة لا تحتاج إلى أحد منا.

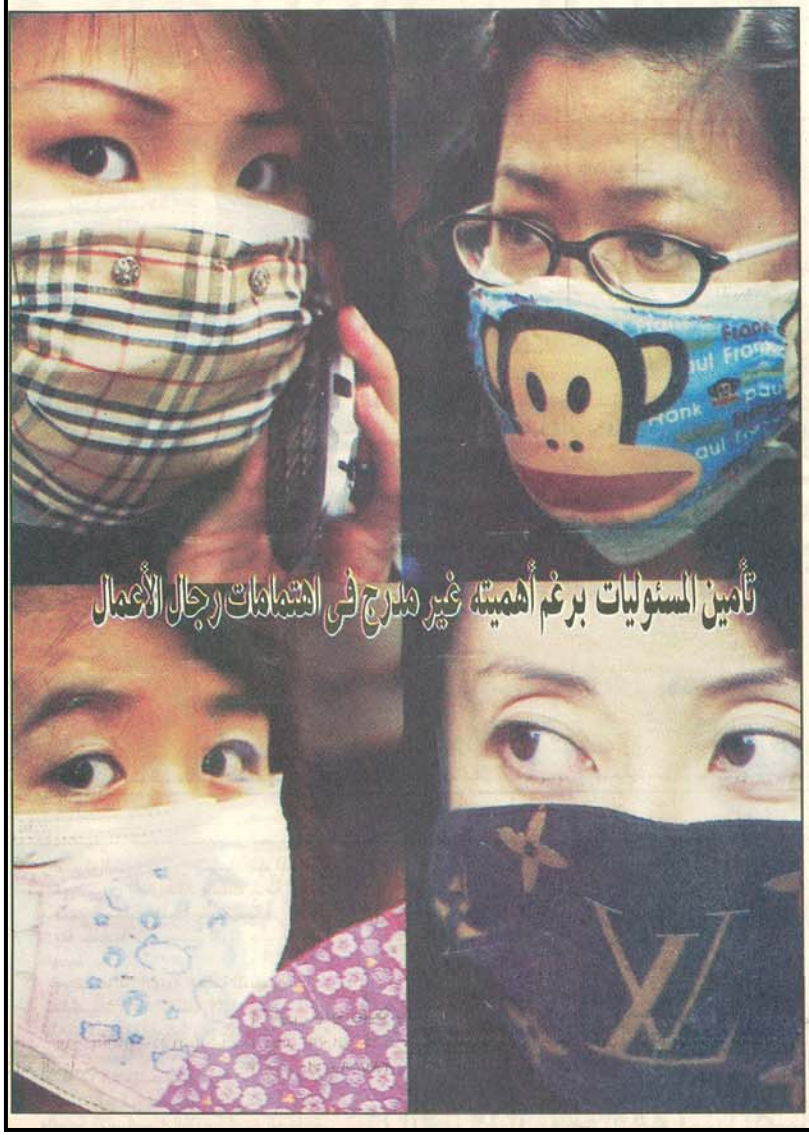

علاء الزهيرى

نادر رياض

جريدة الأهرام - الأهرام الاقتصادية ٢٠٠٥/١١/٦